



# مذكرة

التجمع الجمعي

تم إنجاز هذه المذكرة بدعم مالي من الإتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية وسانتي سيد وصندوق دعم المساواة بين الجنسين لهيئة الأمم المتحدة. أما محتواه فتعود مسؤوليته إلى سانتي سيد وحدها ولا يعكس بأي حال من الأحوال موقف الإتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية.

إنصاف، منظمة مستفيدة من صندوق دعم المساواة بين الجنسين لهيئة الأمم المتحدة، والمواقف المعبر عنها بهذا المنشور لا يعكس بأي حال من الأحوال موقف صندوق دعم المساواة بين الجنسين لهيئة الأمم المتحدة.

## شهادة أم عازبة :

هل هي على علم بفعاليات مجموع المؤسسات (الدولة) ؟ وما هي تصوراتها ؟  
هي إجابة واحدة تتخللها تنهدات تلك التي نستقيها من الكثير من الأمهات، اللواتي لا يتم الاهتمام بهنّ من قبل الفاعلين الجمعويين، والتي نوردها في هذا الردّ الذي تلقيناه كصرخة :  
«لن أغفر لبلدي أبداً، لن أغفر للمغرب..حتى الآن.. أبلغ من العمر 39 سنة.. عملت كمستعبدة.. لم أجد أحداً إلى جانبي.. كنت مكسورة .. وحدي.. رُميت خارجاً أنا وطفلي.. لم تفعل الدولة شيئاً لي.. كنت أريد مأوى لطفلي فقط.. كنت مستعدة لمضاعفة عملي في المصنع.. لكن يداي وقدماي كانتا مربطتان .. لم تقدم لي الدولة الحماية اللازمة.. لم تقدم لي التأيير.. ولم تقدم الحماية لطفلي.. اليوم، طفلي يجري في الشوارع، أصبح مجنوناً.. إنني أتمنى أن أموت اليوم لكي أرتاح من عذابي».

المصدر : «دراسة الأمهات العازبات - تشخيص 2010 - إنصاف».

# فهرس

- 5 ..... تمهيد  
معاً، يمكننا تحديد ومواجهة أهم التحديات
- 7 ..... على مستوى التشريع  
مدونة الأسرة  
قانون الأحوال الشخصية
- 10 ..... على مستوى المواطنة 'الأم العازبة' وعلاقتها مع المؤسسات العمومية  
أقسام الولادة والمراكز الصحية  
الشرطة والجمارك  
السلطات المحلية  
المؤسسات التعليمية
- 14 ..... على مستوى النتائج على حياة الطفل
- 16 ..... على مستوى الاكتفاء المادي والذاتي والثقة في النفس
- 17 ..... خاتمة
- 18 ..... محاور مشروع القانون
- 19 ..... ملحق

نظمت «إنصاف» بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة Santé Sud والاتحاد الأوروبي يوماً (19 فبراير 2016) لجمع محاور مشروع القانون استمراراً للمناقشات التي جرت خلال الندوة التي عُقدت في العاشر من شهر أكتوبر 2015.

شكّل هذا اللقاء مساحة تبادل تعاوني مع الجمعيات الأخرى حول تجاربهم وإنجازاتهم من حيث الحقوق والقيود. وبالمثل، تطبيق هذه التدابير في الحياة اليومية في جميع المؤسسات العمومية (الصحة والحماية، القضاء، التعليم، التشغيل، السلطات الوطنية والمحلية...). كما تمّت مناقشة التأثيرات على الطفل المنحدر من عائلة يعولها والد واحد وكيفية ضمان تمكين المرأة من النجاح في هذه المهمة في مواجهة الأعراف الاجتماعية المعقدة.

من أجل الحصول على دراسة مسبقة ولتحديد محاور مشروع القانون وطرق التدخل من قبل التجمع الجمعي المعني بحماية ودعم الأمهات العازبات وأطفالهن، قرّر الشركاء الجمعيون تنفيذ أورش مناقشة تركز على عدد من الأسئلة: ما هو الوضع وما هي حقيقته في الوقت الراهن؟ ما هي الإنجازات المحققة؟ ما هي الإجراءات المتخذة؟ ما هي الوسائل المعتمدة وما هي التدابير؟ أين يتجلى دور الدولة؟ أين يتجلى دور المجتمع المدني؟ ما هي الشراكة المتوخاة؟ ما هي القوانين المعنية وكيف سيتم تطبيقها؟

تمّ تشكيل هذه الأورش حسب المواضيع التالية:

- مدونة الأسرة والأحوال الشخصية؛
- المؤسسات العمومية؛
- النتائج على حياة الطفل؛
- الاكتفاء المادي والذاتي والثقة في النفس.

يكمُن الغرض من مشروع القانون في الدفاع وتحسين حقوق النساء والأطفال والمساهمة أيضاً في حل هذا المشكل الهيكلي وتعزيز تنفيذ جهود الهيئات العامة، والجمعية والخاصة.

إنّ تشاور التجمع الجمعي لحماية ورفع التمييز ضدّ الأمهات العازبات وأطفالهنّ مع مختلف الجهات المعنية سلط الضوء على العناصر التالية :

• فيما يتعلق بمدونة الأسرة، فإنه مما لا شكّ فيه أن هذه المدونة الجديدة للأسرة المغربية تتخرط في رغبة التحديث والترقية إلى المعايير القانونية الدولية بشأن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة والاعتراف بمصلحة الطفل. وعلى الرغم من المقارنات الثقافية المفهومة لثلة من الأفراد، يجب أن يتم الاعتراف بهذا التقدم المحرز حتى من قبل بعض الأحكام، لأنّ أي موقف معكوس قد يؤدي إلى تغذية أو تعزيز خطاب أولئك الذين لا يحلمون إلا بالعودة إلى المبادئ القديمة.

• يُنظر إلى علاقة «المواطن بشكل عام» مع المؤسسات العمومية بشكل سلبي عموماً. يعيشُ المواطن العادي العلاقة مع الإدارة ويُرافقه إحساس بأنه مرغم عليها. كما يُنظر إلى الخدمة التي تُقدّمها الإدارة للمواطن على أنها حسنة وليست حقاً من حقوقه. كما أن معظم الإدارات على وعي تامّ بهذه المشكلة. في الواقع، إن عدم وجود تعاون وانسجام بين الإدارات والمستخدم يقلل أو يلغي الفوائد التي يُمكن أن يتوقعها هذا الأخير، تاركة إياه بلا حول ولا قوة مواجهاً التعقيدات الإدارية. ما سبق ذكره يؤكّد تعرض الفئات المستضعفة مثل الأمهات العازبات وأطفالهنّ إلى هذه المضايقات في حين كان من المفترض أن تكون المؤسسات العمومية أول من يخدم هذه الفئات.

• إنّ ضمان حماية أفضل للطفل من أم عازبة هو حقّ من حقوق الأطفال. ولكن ودون تعزيز الرأسمال البشري لأمة ما، وتعتيماً على أهمية الاستثمار في الأجيال القادمة، يُدان المغرب بأنه لن يكسر أبداً تلك الحلقة المفرغة التي يدور فيها والتي تُعيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية. لا ترى السياسات في مشاكل الطفولة إلا سلسلة من الاتفاقيات التي تجب المصادقة عليها، وذلك برهن مستقبل شعب بدون أمل ولا هوية على مدى عقود من الزمن.

• إنّ الحلم بحياة كريمة بالنسبة لأم عازبة يمرّ من اكتفائها الاقتصادي. وهو أيضاً أضمن طريقة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

إن هدف هذا التجمع الجمعي هو تعزيز قدرات أولئك النساء للحصول على مناصب شغل لائقة ودون استغلال.

معاً، يمكننا تحديد ومواجهة أهم التحديات

بناءً على نتائج وتوصيات التجمع الجمعوي، وبالرجوع إلى أحكام الدستور المغربي لسنة 2011، والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ومطالب الاجتهاد في القوانين الوطنية ومواءمة الممارسات، يقترح التجمع الجمعوي في هذه المذكرة محاور مشروع القانون للفاعلين العموميين والخواص بفرض عدم وصم وحماية الأم العازبة وطفلها، وفقاً لنهج حقوقي.

ينصبّ التركيز هنا على ضرورة وجود شراكة مع جميع الفاعلين، الجمعويين، المؤسساتيين، القضائيين، الصحيين ووكلاء التنمية الاجتماعية والتعليم والعمل، لتوفير الرعاية النفسية والظروف القانونية والمالية لهؤلاء النساء.

## على مستوى التشريع

### مدونة الأسرة

يعترف التجمع الجمعوي بأن هناك تقدّم في المدونة الجديدة، وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الطبقة السياسية ورغبة الملك محمد السادس في العمل على موضوع المرأة.

النتائج الإيجابية والتقدمات المحرزة :

- حق المرأة في طلب الطلاق وحضانة طفلها .
- المرأة حرة في اتخاذ قرار الزواج (18 سنة، دون ولي).
- المساواة في سن الزواج بين الجنسين (18 سنة).
- المساواة في عمر الأطفال بين الجنسين الذين يختارون أولياء أمورهم (الحضين).
- الحدّ من تعدد الزوجات بشروط.
- حق المرأة في طلب الطلاق.

ومع ذلك، لا يزال التجمع الجمعوي قلقاً بشأن بعض المواقف مثل :

- عدم إعطاء حضانة الطفل للأم في حالة الزواج مرة أخرى (المادة 175 من المدونة).

- عدم وضوح تطبيق القانون عندما يترك الخيار للقاضي للنطق بالأحكام (العديد من القضاة يسمحون لفتيات قاصرات بالزواج).
- استغلال الاعتراف بالزواج في زواج القاصرين وتعدد الزوجات.
- تعريف كلمة البتوة محدود جداً في المدونة.
- انحراف ضحايا العنف. حتى بعد سجن المغتصب، وبعد إقرار علمي ووراثي (الحمض النووي) بمسؤوليته، يُمكن للضحية أن تعلن أن الطفل المولود هو من أب مجهول : قد يرفض الوالد الاعتراف بالطفل، وبالتالي عدم التكفل به.

## قانون الأحوال الشخصية

### التقدم المحرز في مدونة الأحوال الشخصية

- سجّل قانون الأحوال الشخصية تقدماً ملحوظاً، خاصة بعد إلزامية الإبلاغ بالولادة التي لم تكن مسبقاً، وبحل مشكل اسم الطفل الطبيعي. وقد تمت إضافة اسم الأب لأبناء الأمهات العازبات.
- منح الحق في تغيير اسم الطفل من قبل المجلس الأعلى للحالة المدنية.
- ينبغي أن يكون الاعتراف وسيلة لتسجيل الطفل في الحالة المدنية.
- الدورية التي عممتها وزارة الداخلية سنة 2010 تعطي الحق للأم العازبة بمنح اسمها العائلي لطفلها دون موافقة أبيه.

إنه لمن الضروري التأكيد في موازاة ذلك، على التنوع في اتخاذ القرارات :

- قد تختلف الإجراءات والشكليات الإدارية للتسجيل في الحالة المدنية من جماعة إلى أخرى : للحصول على نسخة كاملة من عقد الأزداد، مثل الحصول على بطاقة التعريف الوطنية، قد يطلب بعض العاملين في الإدارة شهادة الإقامة، وهو ما يجعل المهمة صعبة بالنسبة للأمهات اللواتي تم استبعادهن من قبل أسرهن.
- فضلاً عن عدم التنسيق بين أقسام الولادة والحالة المدنية فيما يتعلق بتاريخ ولادة الرضيع : قد ترفض الجهات المعنية تسجيل الرضيع في الحالة المدنية عندما تأتي أمه لتسجيله وهو بين ذراعيها وتحمل شهادة الحياة في يدها. كما يُطلب من الأم أن تكتب في الوثيقة «أم عازبة وأب مجهول»، حتى ولو كان الأب معروفاً، حتى ولو كانت ترفع عليه دعوى في المحكمة.



ومن أجل ذلك، يسلط التجمع الجمعوي الضوء على التوصيات التالية لإرساء جهاز لحماية مصالح الأمهات العازبات، لأن أحكام العديد من القوانين تظل غير ملائمة مع الوضع الراهن وتطورات المجتمع.

- إشراك المجتمع المدني (وفقاً لدستور 2011 - المادة 19) في إعداد النصوص القانونية ومراجعة قانون الأسرة حسب تطور المجتمع المدني.
- إلغاء المادة 490 من القانون الجنائي لأنها تشكل عائقاً لولادة الأمهات العازبات في المستشفيات العمومية. تعتبر المادة 490 من القانون الجنائي التي تعاقب ممارسة الجنس خارج إطار الزواج المرأة كمتعاطية للفساد والمادة 489 تتمتعها. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي هذا إلى أن تخفي المرأة حملها وتتخلى عن طفلها عند ولادته أو حتى قتل رضيعها لأنه دليل على عارها.
- يجب أن يكون اختبار الحمض النووي منهجياً ومجانياً لتحديد النسب. يجب الأخذ في الاعتبار مصلحة الطفل في اعتراف الأب به وحق الطفل في الهوية.
- الإشارة إلى اختبار الحمض النووي في النصوص القانونية عوضاً عن الخبرة القانونية.
- يجب أن تكون البنية تلقائية في حالات الاغتصاب ويجب التأكيد على اعتراف الأب.
- توحيد إجراءات الحالة المدنية في جميع جهات المملكة.
- إضافة اسم الجد للطفل من أم عازبة.
- حق الأم العازبة في الحصول على كفاش الحالة المدنية.
- عدم طلب عقد الزواج عند ذهاب الأم لوضع مولودها في مستشفى عمومي، التحسيس والتحسين من الخدمات المقدمة للأمهات العازبات.
- الإشارة بوضوح في مواد قانون الأحوال الشخصية، إلى أن الأم يمكنها أن تمنح اسمها العائلي إلى طفلها. وأن الطفل المولود خارج إطار الزواج والمعترف به من قبل الأب يمكن أن يسجل في سجلات الحالة المدنية.
- الأخذ في الاعتبار أمر القاضي في حالة عدم إمكانية الحصول على شهادة إدارية.

## عناصر مشروع القانون

### القانون

- حذف المادة رقم 490 من القانون الجنائي.
- الاعتراف بوضع الأم العازبة.

- الحق في الإجهاض.
- رفع التمييز الممارس على الطفل.
- تعميم إجراء الحمض النووي وجعله في متناول الجميع.

## الإجراءات

- توحيد الإجراءات في المحاكم وفي الإدارات المكلفة بتسجيل الطفل.
- تبسيط إجراءات تسجيل المواليد.
- سحب الشرطة من أقسام الولادات وإرساء وحدات وإجراءات قرب أو وسط الوحدات الاستشفائية التي تسهل تسجيل الأطفال مثل مكتب الحالة المدنية. سيستفيد الجميع من هذه الهياكل وستمكن من الحد من مشاكل تسجيل الأطفال في الحالة المدنية.

## المعلومات، التحسيس

- الاعتراف بالزواج : حملات تواصلية، تسويق تشغيلي (من الباب إلى الباب لتسجيل الولادات في دفتر العائلة والاعتراف بالزواج).

## على مستوى المواطنة «الأم العازبة» وعلاقتها مع المؤسسات العمومية

ينبغي أن يكون القضاء على التمييز في قلب برنامج التنمية في المغرب، بحيث أن الخدمات العمومية المنجزة لصالح المواطنين جزء من هذا البرنامج. لذلك، يجب تحقيق 3 أهداف من قبل المؤسسات العمومية.

- التحسين من التوافر والموثوقية والحصول على المعلومات.
- تبسيط الخطوات والإجراءات.
- تهليل الاستقبال في احترام تامّ للمستخدم، لانتظاراته، مع الاستماع، النصح وتقديم المشورة إذا استدعى الأمر، وفي احترام تامّ للكرامة ومبدأ الحياد.

## أقسام الولادة والمراكز الصحية

ملاحظات عامة على إجراءات الاستقبال :

كما يحدث في كل مكان، تختلف إجراءات استقبال الأمهات العازبات حسب الهياكل والأفراد داخل نفس الوحدة من المؤسسات العمومية.

### الإنجازات

- حضور مساعدات اجتماعية من الجمعيات.
- وجود خلية استماع في المستشفيات.
- مجانية الوضع.
- تعبئة الموظفين بأقسام الولادة.
- تعاون جيد جداً مع الأجهزة الطبية.
- وصول المساعدة الاجتماعية للاستماع للأم العازبة في المستشفى وتقديم المساعدة لها.
- التكوين في قسم الولادات، دورات تحسيسية لتوعية الموظفين في قسم الولادات.
- الوصول السهل لتتبع الولادة، التلقيحات والعلاجات في المراكز الصحية.

### النقاط السلبية

- وصمة العار (لا يوجد دليل على وجود التعميم، الإشارة إلى الأم العازبة على الإخطار بالولادة، السلوك العدواني تجاه الأمهات العازبات في أقسام الولادة). تمت ملاحظة أن هذه الدورية منحرفة إلى حد كبير من هدفها الأول وهو حماية الطفل من الإهمال، تحديد الأم من خلال جعلها مسؤولة أو العكس، وهو ما قد يؤدي بالأم في اللحظات الأخيرة إلى إخفاء هويتها أو الخضوع إلى ضغوط المتدخلين لإهمال طفلها والتخلي عنه أو بتلقي المال لالتزام الصمت.
- الحصول على بطاقة «راميد» يتطلب وثيقة إقامة، في حين أن العديد من النساء لا تتوفرن على هذه الوثيقة.
- تجاوز قدرات المراكز الصحية فيما يتعلق بالموارد البشرية والمادية من قبل عدد الراغبين في الاستفادة من خدمات هذه المراكز.

## توصياتنا

- تحسين جودة الخدمات (الاستقبال والاستضافة) المقدمة للأم العازبة.
- إدخال إجراء التكلفة بالأم العازبة في دور المساعدة الاجتماعية لقسم الولادة.
- تعزيز المواكبة من المساعدة الاجتماعية التي تحل محل الأم إدارياً أمام السلطات، وتنفيذ مساطر تسجيل الطفل في الحالة المدنية، المتاخمة للهياكل الاستشفائية.
- تعزيز وتكوين المساعدات الاجتماعية حول «مناهج الحقوق» والدعم النفسي وتقنيات الاستماع والمواكبة.
- التكوين المستمر للأطر الطبية والإدارية حول إشكالية الأم العازبة.
- توحيد الإجراء بالنظر إلى الدورة، حضور الشرطة في حالة الضرورة.
- وضع قانون لإعطاء المرأة هامشاً من الاستقلال المادي والذاتي عند الحصول على المساعدة الاجتماعية من المستشفى على المستوى الوطني بالإشارة إلى محاضر الشرطة.
- تسهيل الإجراء بالنسبة للأشخاص الذين لا يتوفرون على إقامة دائمة.
- في حالة عدم وجود شهادة الإقامة، يمكن للأم العازبة كتابة التزام بالشرف تتعهد فيه بأنها تعيش في المدينة التي توجد فيها الآن.
- تحسين جودة الاستقبال في المراكز الصحية.
- تكوين وتحسيس الجهاز الطبي بالحقوق.
- إمكانية عقد اتفاقيات بين الجمعيات والمراكز الصحية الأخرى.

## الشرطة والجمارك

### الإنجازات

- وجود خلايا الدعم والتكفل بالمرأة والطفل داخل أقسام الشرطة (النساء اللواتي يتعرضن للضرب، للاغتصاب، والنساء القاصرات).

### النقاط السلبية

- نقص في «مناهج الحقوق»، ظروف استقبال وإنصات سيئة.
- مشاكل في الإجراءات (جمع المعلومات).
- نقص في دور الاستقبال، كبديل خارجي للتوجيه والتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، بالنسبة للجمعيات المفتوحة أمام هذه الفئة من الأشخاص.

## توصياتنا

- تكوين الأشخاص حول تقنيات الإنصات والحوار.
- التحسين من جودة الاستقبال
- وضع إجراءات واضحة حول جمع المعلومات من قبل أفراد الشرطة، والبحث الآلي عن نتائج الحمض النووي. جعل هذا الإجراء المكلف (5000 درهم) مجاناً بالنسبة للأشخاص في وضعية صعبة.
- إدخال المساعدات الاجتماعية على مستوى الخلايا.
- عقد شراكات رسمية مع الجمعيات (التوجيه والتكف بالأمهات العازيات).
- نشر الاتفاقات المبرمة بين الجمعيات والمستشفى لتجنب محضر الشرطة.
- إمداد خلايا الحماية بقوائم الجمعيات الناشطة في هذا المجال.

## السلطات المحلية

### الإنجازات

- الحصول على شهادة الولادة من السلطات المحلية عند الولادة في المنزل أو في الشارع.
- النقاط السلبية للحصول على شهادة ولادة مكيفة. أحياناً نواجه :
  - غياب الشهود، في حالة وجود القابلة فقط.
  - عدم التوفر على شهادة الإقامة بالنسبة لجميع النساء/ أو عدم التوفر على بطاقة تحديد الهوية.
  - رفض شهادات الأجانب (في حالة المنحدرات من إفريقيا جنوب الصحراء) خوفاً من إرجاعهن إلى بلدانهم.

## توصياتنا

- الحصول على شهادة الولادة مشروط بالتوفر على شهادة الإقامة وبشهادة الشهود (12 شاهد في بعض المناطق).
- تبسيط الإجراءات لتسهيل الحصول على شهادات الميلاد بالنسبة للأشخاص في وضعية صعبة.
- توحيد الإجراءات.
- تسهيل الاستفادة من اختبارات الحمض النووي (ADN) مجاناً وبدون شروط.

## المؤسسات التعليمية

### الإنجازات

- يُمكن للمقدّم أن يُسلم المعنى بالأمر شهادة إدارية تساعد على التمدرس.

### النقاط السلبية

- إلزامية الإدلاء بعقد ازدياد الطفل ودفتر التلقيح.
- إلزامية الإدلاء بالإخطار بالولادة وشهادة تثبت عمر الطفل.
- التسجيل المتأخر للطفل في سجلات الحالة المدنية يمنعه من التعليم نظراً لنقص الوثائق الإدارية.
- غياب دور الحضانة التابعة للدولة.

### توصياتنا

- تعزيز البنيات التحتية من خلال دور الحضانة التابعة للدولة في الأحياء السكنية الشعبية.

## على مستوى النتائج على حياة الطفل

### ملاحظات التجمع

إن تأثيرات الأمومة الواحدة على الأطفال وخيمة جداً، انطلاقاً من فترة العلم بالحمل لدى الأم حتى سن الرشد بالنسبة للطفل وبعده. يقودنا العنصر الأول للملاحظة إلى النظر بأن هناك صلة وثيقة بين الظروف التي تعيشها الأم وطفلها. تبدو التأثيرات الأولى على الطفل بالفعل في فترة الحمل، حيث يتم استبعاد الأم من محيطها العائلي، الاجتماعي والمهني. مع العلم أن مخاطر التخلي عن الطفل عند ولادته تكون مرتفعة. حسب بعض الدراسات التي أجريت سابقاً، هناك ظواهر تتكرر عبر الأجيال مثل ظاهرة «الأم العازبة». يُعتبر مصطلح الأم العازبة في حدّ ذاته تمييزاً تظل تحمله كعبء ثقيل على كاهلها وعلى كاهل طفلها. وقد تمّ اقتراح تسمية جديدة لهذه الحالة الاجتماعية وهي الأسرة ذات الأب الوحيد. ولذلك، هناك

حاجة ماسة للتوقف عن استعمال «ولد الحرام أو بنت الحرام». يُعاني هؤلاء الأطفال من فوارق كبيرة عند الالتحاق بالمدارس الابتدائية، يؤدي الأطفال الأكثر فقراً وحرماناً ثمن هذا التمييز.

## توصياتنا

- برمجة دروس التربية الجنسية في البرامج المدرسية بالتعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وإعادة النظر في البرنامج التعليمي مع إدخال التثقيف الجنسي.
- فرض التواصل في هذا الموضوع عبر رسائل تعليمية، خاصة على قنوات الراديو.
- خلق تعاون بين الجمعيات، لتقديم مداخلات على الأثير (برامج بالدارجة للوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص والشباب) والبحث في إمكانية عقد شراكات مع الإذاعات المشهورة.
- جعل التحاق الفتيات والفتيان بالمدارس إلزامياً حتى سنة 18 سنة.
- تقنين حق الإجهاض.
- القضاء على الدورية المعممة الموزعة على المستشفيات والتي تسمح بحضور أفراد من السلطة.
- القضاء على اسم الأب «عبد...» الذي يمنح لطفل الأم العازبة.
- إنشاء خلية خدمة من المجتمع المدني داخل أقسام الولادة (المستشفيات) للسماح بتتبع الطفل.
- تتبع معلومات حول الأم بالمستشفى: تغيير طرق تنفيذ الدورية المعممة، بغرض احترام الكرامة والسرية.
- توفير الحماية للطفل عبر نظام الدعم في شكل إعانات.
- تغيير اسم الأم العازبة بتسمية أسرة ذات والد وحيد أو الأمومة الواحدة.
- التعاون مع الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لبناء سكن للأسر ذات الوالد الوحيد. إنشاء منازل طارئة من قبل الدولة.
- تعميم اختبار الحمض النووي للاعتراف بالأبوة.
- إنشاء نظام تتبع الأسر الكافلة قبل، خلال وبعد، من أجل إنشاء قاعدة بيانات تسمح بتتبع المعلومات وتسمح للطفل بتتبع هويته.

هناك صلة قوية بين الاستقلال المادي والذاتي والثقة بالنفس. فالثقة بالنفس أمر ضروري للحصول على الدوافع والرغبة في النجاح للوصول إلى الاستقلال الذاتي. وهو أمر ضروري بالنسبة للأمهات العازبات وأطفالهن على حد سواء. لكي تستطيع الأمهات العازبات تربية أطفالهن في ظروف ملائمة لنموهم، تكتسب الأم الثقة بالنفس استناداً إلى نظرة المجتمع إليها، وهو أمر مهم للأم العازبة لكي لا تحس بنفسها وصمة عار في المجتمع.

لهذا، تتجلى أهداف الشراكة التي ستعقد مع المؤسسات العامة في :

- إعطاء الفرصة لكل امرأة للعثور على عمل لائق ومدبر للدخل لمصاريف شفافها ولتربية طفلها. لذلك، فإن حضانة الطفل تبقى أمراً مهماً لكي تستطيع الأم مواصلة عملها.
- تبقى الموارد المالية للأسر عاملاً مهماً في احتمال تدرس الطفل.
- تعزيز المساواة بين الجنسين والاستقلال الذاتي والمادي للنساء.

### وضعية القاصرين واستقلالهم المادي

أكثر من 20% من الأمهات أنفسهن قاصرات كأطفالهن. قد يكون للحمل المبكر عواقب سلبية على صحة المراهقين وعلى صحة أجنّتهم أيضاً. كما تُعدّ حالات الحمل هذه من أعراض التهميش الاجتماعي والاقتصادي للفتيات. يستدعي هذا الوضع تدخلاً مُستعجلاً، وهناك حاجة لبذل جهود قصوى لتأخير الحمل ومنع حالات الحمل غير المرغوب فيها لدى هذه الفئة العمرية الضعيفة. يكمنُ جزء من الحل في تطوير فرص للمراهقين للذهاب إلى المدرسة وممارسة نشاط مدر للدخل بعد ذلك. لن تُحسّن هذه الجهود من صحة الأم والطفل فقط، بل ستُساعد أيضاً على الحدّ من الفقر وتعزيز المزيد من المساواة بين الجنسين والاستقلال المادي والذاتي للنساء.

### توصياتنا

- تشخيص التكوين المهني التقني وتأطير الانتظارات حسب احتياجات القطاعات التي تنشط فيها الشركات.
- تكوين المساعدات الاجتماعية والقابلات حول جوانب ومناهج علم النفس.



- إنشاء مجموعات نقاش، ورشات، تبادلات وبرامج التطوير الشخصي.
- التحسين من توافر وموثوقية الوصول إلى المعلومات :
- نقاط الاتصال لتوجيه الأمهات العازبات (الرقم الأخضر، الموقع الإلكتروني، الشبكات الاجتماعية).
- معلومات على مستوى المدارس، نشر دليل المعلومات.
- التحسيس حول تكامل واندماج أفضل داخل المجتمع (حملات، إنتاج أفلام).
- إنشاء دور حضانة تابعة للدولة لمساعدة النساء في وضعية صعبة في الحصول على وظائف أو الحفاظ عليها.
- التوفر على الدعم القانوني للاعتراف بالطفل.
- ضمان الإرشاد النفسي.
- تعزيز الوساطة الأسرية مع الأب وأولياء الأمور.

## خاتمة

هناك حاجة إلى إرادة سياسية قوية وموارد عظمى لتلبية احتياجات الأمهات العازبات.

- تحتاج الأمهات العازبات اليوم في المغرب إلى اعتراف كامل يمنحهن الإحساس بالكرامة والشرعية والمساواة.
- تحتاج الأمهات العازبات في المغرب إلى رفع التمييز المؤسسي الذي يزعزع استقرارهن ويهاجم أطفالهن.
- تحتاج الأمهات العازبات في المغرب باعتبارهن فئة مهمشة إلى مواكبة اجتماعية ومالية تدعمهن وتوجهن نحو سبل الاندماج الاجتماعي، وهو ما يمكنهن من استعادة كرامتهن التي سلبت منهن.
- تحتاج الأمهات العازبات اليوم إلى أن يتمّ تحديدهنّ كحاصلات على قدرات عالية، وبعيدات عن جميع أشكال العنف الممارس ضد النساء والأطفال : بالإضافة إلى تسييرهن ومنحهن فرص توفير دخل اقتصادي وأن يكنّ قادرات على حساب الثمن الذي يجب دفعه في الخيارين، خيار الإقصاء المتزايد أو الإدماج الذي لا يزال ممكنا.

### محور تحسيبي

- إدخال واقع الحياة الجنسية في النقاش العام والتربية الوطنية.
- إدخال واقع الإجهاض في النقاش العام.
- سياسة تواصل موجهة لحماية مجموع السكان.
- رسائل هادفة لفئة الشباب.

### محور تعليمي

- لتحميل المسؤولية للوالدين كداعمين عاطفيين وتربويين، وأشخاص مرجعية لديها التزامات تجاه أبنائها.
- لتحميل المسؤولية للوالدين تجاه تعليم أبنائهم فيما يتعلق بمسألة الجنس.
- للتعليم المبكر حول الاختلاط في المدارس.
- لممارسة مستدامة تدرس وتحلل التمثيلات الجماعية وتأثيراتها.
- لحملات توعوية ملائمة للفئات المستهدفة في المدارس.

### محور صحي

- إجراءات موجهة للفرق العاملة مع الأمهات، والتي تعمل على توعيتهن وتراقب ممارساتهن.
- إرساء الموارد البشرية التي تعتبر بديلاً عن «الدورية» وعن «السلطات» والتي تعمل على تعزيز وتحسين شروط الولادة والإجراءات القانونية لتسجيل الطفل.
- التنسيق بين المؤسسات (الصحية، الإدارة الداخلية) والقطاع المكلف، للسيطرة على التجاوزات ووضع أفضل السبل لحل نهائي لقضية تسجيل المواليد في الحالة المدنية، والطفل المولود في مكان مراقب.

### محور عام وسياسي

- أن يكون هناك تناسق بين الجميع، نفس الحقوق للجميع ونفس الممنوعات على الجميع أو نفس الحصانات للجميع.
- السيطرة على ظاهرة هجرة الفتيات الشابات للبحث عن عمل.
- السيطرة على تطبيق الحق في العمل في القطاع الخاص.

## محور قانوني وحقوقى

- عند الإجهاض
- عند حصانة الأم العازبة أو عند حذف المادة 490.
- عند الاعتراف بالأسرة ذات المعيل الوحيد الذي يضم الأمهات العازبات، الأمهات المطلقات والأمهات الأرامل.
- عند الحصول على مساعدة اجتماعية للأسر ذات المعيل الوحيد عبارة عن إعانات.
- عند تجانس الإجراءات القانونية التي لا تفرق بين الممارسات الشخصية ولا تترك مجالاً للتمييز بين الأفراد.
- عند تسجيل اسم الجد في الحالة المدنية للطفل.

### ملحق

التجمع الجمعوي لحماية حقوق المرأة والأطفال في وضعية صعبة هو تجمع جمعيات مغربية تنشط في نهج حقوقي ضد التمييز ضد المرأة، الأمهات العازبات وأطفالهن. هذا التجمع هو كيان تفكير، تبادل، تقاسم الممارسات الجيدة وتنسيق أعمال مشروع القانون والتعاون في الإجراءات الجماعية للعمل كوكلاء المجتمع المدني لتحسين الظروف المعيشية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء والأطفال المهمشين.

دراسة برعاية إنصاف وتمّ تقاسمها مع الجمعيات الأخرى

- الدراسة 1: الأنشطة المدرة للدخل
- الدراسة 2: خريطة الجهات الفاعلة في التكوين والإدماج المهني للأمهات العازبات
- الدراسة 3: فرص عمل الأمهات العازبات.



إقامة خالد، المجموعة السكنية 10، سيدي الخدير  
20320 الدار البيضاء - المغرب  
الهاتف : +212 522 90 68 43 - www.insaf.ma - contact@insaf.ma

 [www.facebook.com/Association-INSAF](http://www.facebook.com/Association-INSAF)

 [twitter.com/MarocInsaf](https://twitter.com/MarocInsaf)